المدى

رئيس التحرير رئيس مجلس الادارة
فخري كريم

جريدة سياسية يومية
مع ملحق 16 صفحة

16 صفحة — 500 دينار

http://www.almadapaper.net - Email: almada@almadapaper.com

العدد(1719) السنة السابعة - الثلاثاء (9) شباط 2010

اليـــوم في المدى

إعداد الخطة الأمنية الخاصة بالانتخابات المقبلة

بغداد/ المدى

وضعت الهيئة العليا لأمن الانتخابات اللمسات الأخيرة على الخطة الأمنية الخاصة بالانتخابات التشريعية المقبلة.
وأعلن وزير الأمن الوطني شيروان الوائلي في حديث صحفي انتهاء اللجنة العليا لأمن الانتخابات من إعداد خطة أمنية خاصة بالانتخابات المقبلة، مشيرا إلى أن الخطة أعدت من قبل الوزارات الأمنية وبالتنسيق مع المفوضية العليا المستقلة للانتخابات.
وأشار الوائلي إلى أن الأسبوع المقبل سيشهد مراجعة الخطة، لافتا إلى أنها ستكون شاملة في عموم المحافظات.
وأكد الوائلي أن الخطة أكدت ضرورة اعتماد الجهد البشري، فضلا عن استخدام الكلاب البوليسية وأجهزة التفتيش الأخرى.
وتشمل الخطة حماية صناديق الاقتراع ونقلها إلى بغداد من المحافظات الأخرى ليلة الانتهاء من عمليات فرز الأصوات.

نواب يرفضون التجاوز على استحقاقات العراقيين

تأجيل الانتخابات خط أحمر

□ بغداد - احمد علاء

طرأ تحول جديد في المشهد السياسي يدعو الى تاجيل الانتخابات التشريعية ، بعد حلحلة مشكلة المرشحين المستبعدين عن خوض العملية الانتخابية باعتماد الاسس والقواعد القانونية في التعامل مع ملفاتهم .ومنح الهيئة التمييزية فرصة اخرى للنظر في الطعون المقدمة من "المرشحين المجتثين " قبل الثاني عشر من الشهر الجاري .
وما ان ظهر الضوء في نهاية النفق واتضحت ملامح انفراج قريب للازمة ، حتى صدرت دعوات تطالب بتاجيل الانتخابات بذريعة ان الظروف التي تمر بها البلاد لا تسمح بضمان عملية انتخابية نزيهة ، فضلا عن صعوبة انجاز مهمة الهيئة التمييزية في ايام معدودة. واصحاب تلك الدعوة لم يخفوا الاستعانة بمنظمات اقليمية كجامعة الدول العربية لاداء دورها في تلبية مطاليبهم .
وازاء هذا الموقف الذي يعد بنظر العديد من اعضاء مجلس النواب صفحة جديدة من ملف عرقلة مسار العملية السياسية ، نددت كتل نيابية بالمساعي التي تستهدف تجاوز استحقاقات الشعب العراقي ، وشددت على اهمية اجراء الانتخابات بموعدها المحدد ، رافضة تاجيلها لاي سبب كان ، وفي هذا الشان قال عضو ائتلاف دولة القانون كمال الساعدي لـ "المدى " ان اجراء الانتخابات استحقاق ديمقراطي يكفله الدستور ، وتاجيله خط احمر لاتتستطيع اية جهة او حزب تجاوزه ، وعلى اصحاب دعوة التاجيل مراجعة مواقفهم. وبعكس ذلك فانهم يؤكدون سعيهم لافشال العملية السياسية ، و لاسيما ان العراقيين كشفوا الاقنعة عن الوجوه الداعية الى عودة الديكتاتورية ومنفذي المخططات الاقليمية التي تهدد مستقبل الديمقراطية ، وتستخدم ورقة حزب البعث ، لتخريب العملية السياسية " .
وبدوره رفض عضو لجنة العلاقات الخارجية في مجلس النائب عن التحالف الكردستاني عبد الباري زيباري لجوء قوى عراقية الى جهات اقليمية للحصول على مكاسب سياسية وقال لـ "المدى " : " يتصور البعض ان العراق يمكن ان يؤثر في قراره هذا الطرف او ذاك ،واي بلد لايمكن ان يسمح لاية جهة التدخل بشؤونه ، ولاسيما حينما يتعلق الامر بمستقبله السياسي، والانتخابات شان داخلي بحت ، ومحاولة الاستعانة بالاطراف الاقليمية والدولية في تعطيل العملية الانتخابية او تاجيلها موقف مرفوض ، ولا يعبر عن توجه وطني ، بقدر ما يؤكد على عرقلة العملية السياسية ، ولاسيما ان الدستور حدد اربع سنوات لكل دورة تشريعية، ومجلس النواب المقبل سيتولى مهمات تنفيذ متطلبات مرحلة ما بعد الانتخابات باختيار رئيس الجمهورية ثم تكليف الكتلة الاكبر بتشكيل الحكومة ، وكل هذه الاجراءات محددة وفق سقف زمني ". مشيرا الى ان الاهداف السياسية المشروعة يجب تطبيقها ضمن الاليات القانونية الواردة بالدستور العراقي .
من جانبه اعرب عضو اللجنة القانونية عن التحالف الكردستاني محسن السعدون عن قلقه من استمرار استهداف العملية السياسية عبر محاولة تعطيل الانتخابات ، وقال لـ "المدى " : اتضح بشكل لايقبل الشك ان استهداف العملية السياسية مربعدة محاولات، فبعد تجاوز ازمة المرشحين المستبعدين بدأت تطلق التصريحات المطالبة بتاجيل الانتخابات و تتداولها بعض الكتل والقوى ،من دون ان تدرك ان الاستحقاق الدستوري يفرض على الجميع الالتزام بمواده، والمشاركين في العملية السياسية عليهم الانتباه الى ان تجاوز الدستور يعني انتهاك حقوق ملايين العراقيين ، ونحن منذ تشريع قانون الانتخابات كشفنا الجهات التي تحاول ان تعرقل العملية السياسية وتريد ان ترهن مصير العراق بجهات تخشى الديمقراطية " موضحا :"ان بعض وسائل الاعلام المضادة بدأت تروج لفكرة التأجيل ومصادرة استحقاق الشعب العراقي في انتخاب برلمان جديد قادر في المرحلة المقبلة على تشكيل حكومة تتجاوب مع تطلعاته ومطالبه المشروعة " .
ووصف النائب عن ائتلاف دولة القانون هادي الحساني المطالبة بتاجيل الانتخابات بانها خطوة لارجاع البلاد الى المربع الاول وقال :" نقلت وسائل اعلام عربية عن سياسيين عراقيين دعوتهم لتاجيل الانتخابات لاعتقادهم بان هذا الموقف يمنحهم تاييد الشارع العراقي ، وخطورة هذا التوجه تكمن في اعادة البلاد الى المربع الاول ، ومن يريد ان يحقق المصالح الوطنية فعلية ان يلتزم بما ستفرزه صناديق الاقتراع " .
الى ذلك يرى مراقبون ان اطلاق دعوة التاجيل تندرج ضمن ما يعرف باطلاق بالونات الاختبار لمعرفة ردود الافعال والمواقف تجاه تلك الدعوة .

في ذكرى انقلاب شباط الاسود عراقيان يقفان امام تمثال الزعيم أمس ..أ.ف.ب

المالكي : البعث لن يعود للحكم وزمن الانقلابات انتهى

□ بغداد - المدى

قال رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي ان العراق قد إستقر على أساس الإرادة الشعبية وليس عبر انقلاب من البعث او من غير البعث. وشدد على انه لا يمكن ان يصل البعث الى السلطة التشريعية. وقال "لكننا نشخص ونميز ونشير الى من تبرأ من البعث ومن كان مجبرا على الإنتماء إليه ومن تحرر من قيوده واصبح يعمل من أجل العراق الجديد اما الذي ما زال مؤيدا للبعث ويمجد جرائمه فسيتصدى له الشعب بارادته ووعيه".
جاء ذلك خلال إستقبال المالكي بمكتبه الرسمي امس جمعا كبيرا من شيوخ عشائر ووجهاء مدينة الصدر مشيرا الى ان من أهم المتطلبات هي الإصلاح الإجتماعي والإصلاح السياسي، وان الاستقرار السياسي هو الاساس لجميع المتطلبات،لقد عانينا من الطائفية والتمييز العرقي والقومي "وعلينا العمل على تحقيق نظام سياسي عادل، لان النظام العادل هو النظام الذي أوصت به كل الرسالات السماوية.
واضاف " لقد إستلمنا خرابا من النظام المباد،ولاحظتم عملية الذبح والقتل لشبابنا من قبل النظام وازلامه الذين إنتهكوا الحرمات وكرامة الإنسان،واستخدم الأسلحة الكيمياوية والمقابر الجماعية لدفن ابناء شعبنا احياء ولاتوجد أي دولة تقوم بكل ذلك، هكذا يكون النظام السياسي نظاما فاسدا إذا إنتهج كل ذلك، وان عملية إصلاح النظام السياسي منها تبدأ المشكلة ومنها تنتهي المشكلة، وعلينا أن نحصل على نظام سياسي قائم على أساس الحريات ويتجه لإستغلال الأموال والثروات للخدمات وتلبية تطلعات المواطنين بدلا من أن يستغلها للحروب والمغامرات، وبطبيعة الحال الخدمات تعطلت لأن النظام السياسي كان فاسدا، وعطل كل شيء في العراق وأدى إلى فقدان التضامن العربي بسبب غزوه للكويت، وأوصلنا إلى فقدان السيادة وجعلنا تحت طائلة الفصل السابع الذي ما زلنا نعاني منه بسبب هذا النظام".
وأضاف "لقد واجهنا قتل الانسان على هويته،وكانت التدخلات بالشؤون الداخلية والقاعدة والعصابات تعمل على مصادرة الحرية والديمقراطية، واثبتت التجربة أن احدا لم يستفد من الحرب الأهلية الطائفية، لذلك اليوم عندما نتحدث عن الخدمات لابد أن تكون لنا حكومة قوية ودولة قائمة على أساس المواطنة". وقال "بالهمة الوطنية قضينا على المعاناة وأمامنا الكثير لنعمل على تحقيقه،فقد سيطرنا على الطائفية ولن نسمح بعودتها مرة أخرى، وكان الأمن شعارنا منذ البداية لأن عليه تترتب عملية الإعمار والتنمية والخدمات، والعمل جار على ذلك والاجهزة الأمنية تواصل متابعتها لما تبقى من الإرهابيين".
واشار الى ان جميع شرائح المجتمع قد تعرضت إلى التهديد ومنهم القضاة والأطباء وأساتذة الجامعات لأنهم بذلك أرادوا أن يعطلوا كل شيء في الدولة، وقاموا بذلك من أجل أن يقولوا ان العملية السياسية فاشلة وقد ساعدتهم في ذلك إرادات خارجية، وتسمعون من يمجد بالماضي ويدعو اليه حتى من داخل مجلس النواب.
وتساءل قائلا" أية إنجازات قام بها النظام غير الحروب والمغامرات والمقابر الجماعية والأسلحة الكيمياوية،وبعد كل ذلك يريدون أن يتسللوا إلى مواقع المسؤولية،وكيف فقد العراق سيادته وكيف دخلت القوات الأجنبية.

الساعدي: يحذر من القرارات التي ستتخذها الهيئة التمييزية

إلغاء جلسة البرلمان الطارئة بانتظار نتائج الطعون

□ بغداد - هشام الركابي

حذر النائب عن حزب الفضيلة صباح الساعدي من قرارات الهيئة التمييزية التي ستنظر بطعونات المستبعدين من الانتخابات ، وقال انه سيشوبها الشك والريبة. وقال في مؤتمر صحفي امس: هناك نية لبعض اعضاء مجلس النواب لجمع تواقيع لعقد جلسة لسحب الثقة عن هذه الهيئة ، لوجود ضغوط خارجية خضعت لها . واضاف: كان الامل يحدونا لمناقشة قضية خطيرة واعتقدنا ان المجلس سيتخذ اجراء بحق الهيئة ، ولكن فوجئنا بكتاب من المالكي يلغي عقد جلسة اليوم (امس). وتابع الساعدي: ان الهيئة التي تخضع لما يريده البعض، لا تحظى بثقة كاملة ، فحتى قراراتها التي ستصدر سيتم التشكيك بها. واوضح انه لا يمكن الوثوق بهذه الهيئة ، كاشخاص ولا نتكلم عن القضاء العراقي ، ومن حق الشعب العراقي الذي خرج بتظاهرات عارمة ، ان يطالب باقالتها ودعا الساعدي الى رقابة برلمانية على كل السلطات وفي كل امر يخالف الدستور من اجل صيانته .
من جانبه استبعد رشيد العزاوي النائب عن جبهة التوافق العراقي ان يتم سحب الثقة عن الهيئة التمييزية من قبل مجلس النواب . وقال العزاوي في تصريحات صحفية عن طلب سحب الثقة عن الهيئة التمييزية ، بانه تصرف غير حضاري . وان من غير المعقول ان تتم المطالبة من سحب الثقة عن هذه الهيئة لمجرد اصدارها قرارا قضائيا لاينسجم مع تطلعات بعض الكتل السياسية . ولابد من ان يتمتع القضاء بحرية كافية لاصدار حكمه الذي يراه صحيحا . وقال ان على الهيئة التمييزية ان تنظر في قضايا الذين تم اقصاؤهم ، ولاتضع وقت اجراء الانتخابات ، عائقا امام النظر في ملفات بعض القضايا التي تتعلق بالكتل والشخصيات السياسية التي استبعدت من المشاركة في الانتخابات البرلمانية المقبلة. من جهته أعلن رئيس مجلس النواب إياد السامرائي إلغاء جلسة البرلمان الاستثنائية التي كان مقررا عقدها امس الاثنين. وتم إلغاء الجلسة استجابة لطلب من رئيس الوزراء نوري المالكي الذي بعث إلى مجلس النواب رسالة بهذا الصدد.
وقال السامرائي وهو يتلو جزءا من رسالة المالكي على أعضاء المجلس: "إن مباشرة الهيئة التمييزية النظر بالطعون المقدمة إليها ينفي الحاجة إلى عقد الجلسة الاستثنائية لمجلس النواب.

تفاصيل ص٣

المفوضية تكمل برنامج نتائج الاقتراع وتخضعه للفحص والاختبار

□ بغداد - نصير العوام

اكملت دائرة العمليات في المفوضية العليا المستقلة للانتخابات عمل برنامج (نتائج الانتخابات) وباشراف الفريق الدولي.
وقال مصدر في المفوضية لـ (المدى) امس الاثنين يجري الان اخضاعه للفحص والاختبار لمعرفة مدى فعاليته ودقته في اظهار النتائج التي سيتم ادخالها الكترونيا في مركز ادخال البيانات التابع للمفوضية والذي سيمكن الكيانات السياسية وفرق المراقبة المحلية والدولية والهيئات الدبلوماسية من مراقبة العملية عبر القاعة المخصصة لهذا الغرض.واكد المصدران النتائج ستظهر الكترونيا عبر عارض البيانات الـ "داتا شو" ليتمكن المراقبون من متابعة النتائج.
واوضح المصدر ان المفوضية مستمرة بطبع اوراق نتائج الاقتراع التي تحتوي على اسماء الكيانات المشاركة وكذلك سجلات الناخبين وتصنيع صناديق الاقتراع والاختام والاحبار خارج العراق.
واشار الى ان التدريب على اجراءات الاقتراع – المستوى الثاني من التدريب – سيبدأ في ٢٠١٠/٢/١١ ومن المؤمل ان ينتهي في ٢٠١٠/٢/١٤ ويشمل ٨ الاف موظف .
وبين ان القسم الثاني والاخير من مواد الاقتراع المتضمنة عدة المحطة والمركز سيتم استلامها خلال الايام القليلة المقبلة.
الى ذلك عقد مكتب ادارة انتخابات الخارج في مفوضية الانتخابات ثلاث ورش عمل لموظفي شعب اللوجستية والاجراءات والتدريب وسجل الناخبين ، حيث تم استهداف موظفي الشعب المذكورة في مكاتب الدول الانتخابية والبالغ عددها (١٦) دولة .
وقال مقداد الشريفي المدير التنفيذي لمكتب ادارة انتخابات الخارج ان هذه الورش تهدف الى اعطاء المزيد من المعلومات الخاصة بالشعب المذكورة ليكون الموظف مستعدا لاتخاذ الاجراءات الكفيلة بالخطط العملياتية التي وضعتها المفوضية استعدادا لانتخاب مجلس النواب المقبل مشيرا الى ان عدد الموظفين الذين يشاركون في هذه الورش بلغ (١٦) موظفا بالنسبة للوجستية و(١٨) موظفا لسجل الناخبين و(٣٩) موظفا للاجراءات والتدريب .وتُعَد هذه الشعب التابعة لدائرة العمليات من اهم المرتكزات الاساسية التي تعتمد عليها العملية الانتخابية كونها تهتم بالجانب الفني والاجرائي.
وتابع الشريفي انه سيتم فتح (١٠٥٠) محطة تسجيل واقتراع تم توزيعها على الدول البالغة ست عشرة دولة من ضمنها محطات الاحتياط وقد تم وضع الخطط الكفيلة بانتشار تلك المحطات وحسب تواجد العراقيين في المناطق التي يسكنون فيها بكثافة عددية داعيا العراقيين الى المشاركة الفاعلة في الانتخابات المقبلة باعتبارها حدثا تاريخيا سيسجل للعراقيين في تاريخهم المعاصر.

الحكيم يرفض والسفير الأميركي ينفي التدخل في قضية المبعدين

□ بغداد- المدى

شدد السيد عمار الحكيم رئيس المجلس الاعلى الاسلامي خلال زيارة قام بها له السفير الامريكي كرستوفر هيل على ضرورة احترام السيادة العراقية ومؤسساتها وعدم السماح بالتدخل في شؤونها أو عرقلة اداء دورها الوطني المستقل بعد الحديث عن تدخلات مرفوضة (للسفارة الاميركية) في ما يتعلق بعمل الهيئة التمييزية والقرار الذي أصدرته والمتعلق بقرار هيئة المساءلة والعدالة. وأكد على حصانة السيادة العراقية ووطنية القرار داخل المؤسسات والهيئات الدستورية العراقية كافة ورفض التدخل في الشؤون الداخلية واحترام الدستور وتطبيق القوانين التشريعية وتحصين التجربة السياسية داخليًا وإبقاء الفعل السياسي داخل بوتقة الارادة الوطنية العراقية كما نقل عنه بيان صحافي تلقت "المدى" نسخة منه عقب اجتماعه مع هيل الليلة الماضية . ومن جهته، نفى السفير بشدة أي تدخل له او للسفارة الاميركية بقرار هيئة التمييز الاخير مؤكدًا موقف الإدارة الاميركية الجاد بمعارضة عودة حزب البعث او التعاون مع البعثيين واحترام السيادة العراقية والوقوف على مسافة واحدة من جميع الاطراف العراقية واحترام الحلول الداخلية ودعم التجربة السياسية والانتخابية القادمة والارتقاء بعلاقات البلدين والاحترام المتبادل فيما بينهما .
وكان رئيس الوزراء نوري المالكي قد اكد قبل ايام عدم السماح للسفير هيل بهذا التدخل وتجاوز مهامه الدبلوماسية . وشدد على وجوب الالتزام بتنفيذ قانون المساءلة والعدالة وفق السياقات القانونية وعدم تسيسه من جهات داخلية او اجنبية وضمان حيادية عمل الهيئة، محذرًا من التراخي بتطبيق بنود القانون.
وبشأن التدخلات الاجنبية قال المالكي "لا نسمح للسفير الاميركي كرستوفر هيل بتجاوز مهامه الدبلوماسية". واضاف انه اجرى اتصالات لضمان اجراء انتخابات شفافة ونزيهة ومنع تسلل القتلة من البعثيين الى السلطة التشريعية واختراقها .

تقرير برلماني: فضيحة أجهزة الكشف عن المتفجرات تتحملها قيادات أمنية

□ بغداد/ المدى

طالبت لجنة الأمن في مجلس النواب الحكومة بكشف نتائج جميع الخروقات الأمنية التي حصلت في بغداد اخيراً بالتزامن مع اعلان نتائج تحقيق رسمي في شأن «قضية أجهزة الكشف عن المتفجرات» من المقرر كشفه خلال ايام وتوقعت تحميل عناصر في قيادة القوات المسلحة مسؤولية تلك الخروقات.
وقال نائب رئيس لجنة الامن والدفاع عبد الكريم السامرائي لوسائل الاعلام إن «اللجنة تتوقع تحميل عناصر في القيادة العامة للقوات المسلحة مسؤولية التعاقد مع الشركة البريطانية المصنعة للأجهزة».
وكانت الحكومة البريطانية قررت في وقت سابق حظر تصدير هذه الأجهزة التي تصنعها شركة «أي تي أس سي» الى العراق بعدما ثبت عدم فاعليتها، وفشلت في منع تفجير السيارات المفخخة التي قتلت مئات المدنيين في بغداد.
وأشار السامرائي الى ان «التقرير الذي قدمته لجنة الامن والدفاع الى الحكومة شرح بالتفصيل اماكن الضعف في الاجهزة الامنية واسباب الخروقات التي حصلت وأوصت بوضع ستراتيجية امنية جديدة واعادة هيكلة القوات المسلحة».
وطالب بالكشف عن تحقيقات انفجارات بغداد التي حصلت قبل «فضيحة اجهزة الكشف عن المتفجرات». وتوقع ان يكون «الفساد المستشري في اجهزة الدولة، خصوصاً في القوات الأمنية، السبب الرئيس لكل الخروقات التي حصلت او المتوقع حصولها ما لم يتم استبدال بعض القيادات الحالية».
وكان عضو لجنة الامن والدفاع عباس البياتي ابلغ صحيفة الحياة اللندنية ان «اللجنة قدمت تقريرها الامني عن الخروقات الامنية في بغداد الى الحكومة».
وذكر ان «لجنة الأمن طالبت بعقد جلسة تحقيق للبحث في تداعيات هذه القضية ومدى صحة المعلومات التي تناقلتها وسائل الاعلام البريطانية بهذا الصدد».
وأضاف «أن اللجنة سترسل طلباً لتزويدها بنسخة من التحقيق الذي ستجريه الحكومة بناء على امر المالكي»، مبيناً انه «سيتم اتخاذ الاجراءات اللازمة في حال اثبتت هذه التقارير صحتها»، لافتاً إلى أن «بعض اجهزة كشف المتفجرات اثبتت فشلها في حين كان للكثير منها تأثير ايجابي».
يشار الى أن صحيفة «التايمز» البريطانية ذكرت أن اكثر من ١٥٠٠ جهاز من اجهزة كشف المتفجرات بيعت إلى قوات الامن من قبل شركة «ايه تي أس سي» التي تدعي انها تكشف المتفجرات بالطريقة نفسها التي يكشف قضيب التغطيس بها الماء وهي تستخدم في نقاط التفتيش في بغداد حيث فشلت في منع تفجيرات السيارات المفخخة التي قتلت مئات المدنيين.
وأعلن الناطق باسم المجلس القاضي عبد الستار البيرقدار ان قضية تفجيرات الاحد الدامي التي استهدفت مقار وزارة العدل ومجلس القضاء الاعلى ومجلس محافظة بغداد لا تزال في طور التحقيق، اذ تتولى المحاكم التحقيق مع مشتبهين بتلك القضية. وأضاف انه عند اكتمال مرحلة التحقيق مع المشتبهين ستتم احالتهم الى المحكمة المختصة على غرار قضية تفجيرات الاربعاء الدامي.

نواب وسياسيون يعتبرون تصريحاته تحريضا على العنف

النجيفي على خطى صدام وعلي حسن المجيد

□ بغداد- فراس القيسي

هدد نواب وسياسيون امس الاثنين بمقاضاة العضو في القائمة العراقية أسامة النجيفي بسبب تصريحات وصف فيها الكرد بأنهم لا ينتمون إلى العراق، معتبرين تلك التصريحات انتهاكا للدستور وتحريضا على العنف وعلى إبادة الجنس الكردي.
وهدد النائب عن التحالف الكردستاني محسن السعدون برفع دعوى قضائية ضد النجيفي لما اعتبره "تجاوزا على الكرد"، مشيرا إلى أن "تصريحات النجيفي جزء من الشوفينية ضد الكرد"
وأضاف السعدون في حديث لـ "السومرية نيوز" أن "النجيفي في تصريحاته لا يمثل رأي أهالي نينوى، بل يمثل رأيه الشخصي"، مؤكدا أن "الكرد جزء من الشعب العراقي وموطنهم العراق".
وقال السعدون، وهو نائب عن محافظة الموصل إن "قائمة الحدباء التي يتزعمها النجيفي تعيش أيامها الأخيرة، ذلك أن شعبيتها تقل يوما بعد يوم لدى الناس بسبب توجهاتها العنصرية"، واصفا تصريحات النجيفي بأنها "انتخابية".
وأشار السعدون إلى أن "أجداد النجيفي أثناء الحكم العثماني أيدوا إلحاق الموصل بتركيا بينما رفضه الكرد واستفتوا على إلحاقها بالعراق".
وكان النائب أسامة النجيفي، رئيس تجمع "عراقيون"، قال خلال برنامج "ولكم القرار" الذي بثته قناة السومرية الفضائية، يوم السبت الماضي، أن الكرد اتبعوا سياسة تكريد واسعة في محافظتي كركوك ودهوك، معتبرا أن "محافظة دهوك مسيحية وكركوك تركمانية ولم نسمع في السابق بوجود كرد فيها
أما النائب عن التحالف الكردستاني عن محافظة الموصل محما خليل فقد اتهم "النجيفي بتنفيذ أجندة خارجية"، معتبرا تصريحاته "مخالفة للدستور وتطاولا على الكرد والرموز الوطنية للعراق".
وقال خليل في اتصال هاتفي مع المدى " "لا نسمح لأي شخص بأن يشكك بعراقية الكرد، وان تصريحاته تؤكد على انه شوفيني"، مشيرا إلى أن "قائمة الحدباء التي يتزعمها النجيفي قد خرقت الدستور وأثبتت أنها تعمل وفق أجندة خارجية".
ورأى خليل أن "هدف تصريحات النجيفي هو جعل نينوى محافظة مضطربة من خلال إثارة النعرات القومية فيها"، مشيرا إلى أن "الكرد سيرفعون دعوى قضائية ضد النجيفي لتجاوزه عليهم وعلى إخلاصهم للعراق".
من جانبه طالب العضو في قائمة الائتلاف الوطني العراقي القاضي منير حداد بتقديم النجيفي إلى المحاكمة بتهمة "التحريض على إبادة الجنس الكردي في العراق"، مؤكدا انه "سيقدم شكوى للمدعي العام العراقي لمحاكمة النجيفي على تحريضه على العنف ضد الكرد، فالنجيفي يعتبر خطرا على العملية السياسية ويجب اجتثاثه منها".
ووصف حداد تصريحات النجيفي بشأن الكرد بأنها "أسوأ من تصريحات صدام ووزير دفاعه علي حسن المجيد بحق الكرد في فترة حكم البعث من عام ١٩٦٨ إلى عام ٢٠٠٣"، مشيرا إلى أن "النجيفي يحرض على إبادة الجنس الكردي بشكل كامل في العراق".
وقال حداد في تصريحات صحفية" إن "تحريض النجيفي على القومية الكردية في العراق يعد انتهاكا كبيرا للدستور العراقي الذي نص على منع التحريض أو الترويج لأي خطاب عنصري أو طائفي".